العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان ١٩٣٣-١٩٣٩

د.فؤاد طارق العميدي
جامعة بابل / كلية التربية (صفي الدين الحلي)

سعت الدولة العراقية، مع بداية تأسيسها في ٢٣ آب ١٩٢١، إلى بناء علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول العالمية، للأخذ باقتصادها نحو الأمام، على الرغم من المشاكل الكثيرة التي عانتها مع بداية تأسيس الدولة، ولاسيما أنها كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني ذات النفوذ السياسي والاقتصادي الأول في العراق. وبعد حصول العراق على الاستقلال، دخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، تطلّع إلى تقوية علاقاته السياسية والاقتصادية مع بلدان العالم، وكان اليابان من ضمن تلك البلدان، والتي لم تكن علاقاتها الاقتصادية مع العراق، حتى عام ١٩٣٢، بالمستوى المعهود. ولكنها سرعان ما تطوّرت خلال عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩.إنّ التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث بين العراق واليابان، في تصدير البضائع اليابانية إلى العراق، ولاسيما المنتوجات القطنية والحريرية الطبيعية والاصطناعية التي حازت على مركز الصدارة في العراق، فضلاً عن إحرازها للمركز الثالث في تصدير الأوعية الخشبية لكبس وتغليف التمور والسمنت، والمركز الرابع في تصديرها لمواد السيارات وأقسامها والأقمشة الصوفية والشاي والصابون والمركز الخامس في تصدير الحديد الصلب والفولاذ، فضلاً عن مواد أخرى كالأصباغ والطلاء والعطور والأحذية والأواني المنزلية والصحية والزجاج والبضائع الكهربائية.أما أبرز المواد التي صدّرها العراق إلى اليابان، فقد حازت اليابان على بعض المراكز المتقدمة فيها أيضاً، حيث حازت على المركز الأول، وعلى حساب بريطانيا، في استيرادها للقطن العراقي والبذور والحنطة، واحتكرت الأسواق الجديدة لهذه المنتجات التي فتحت في اليابان شرائها بعد أن كانت تذهب إلى بريطانيا، كما استوردت اليابان من العراق الحبوب الأخرى كالذرة الصفراء والبيضاء والدخن ومادة الجلود المدبوغة ومادة الملح حائزة على المركز الرابع لشرائها من العراق.إن التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث بين العراق واليابان التي نافست بريطانيا في علاقاتها الاقتصادية مع العراق، جعلها محط اهتمام الحكومة اليابانية التي أخذت تُنشئ الاتصالات المباشرة البحرية بين البصرة واليابان، فضلاً عن إنشاء مكتبها التجاري في بغداد، فهو دليل على توسيع التبادل التجاري بين البلدين.اعتمد البحث على بعض المصادر المتنوّعة، ومنها الوثائق العراقية المنشورة وغير المنشورة، وكذلك على بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة، فضلاً عن بعض الصحف والمجلات العراقية، وكذلك المصادر المهمة المعاصرة للحدث أو القريبة منها.تعد اليابان من أهم الدول التي أخذت علاقاتها الاقتصادية تتطور بشكل كبير مع العراق في مدة وجيزة، وقد قاد هذا الأمر إلى ظهور منافس اقتصادي قوي لبريطانيا صاحبة النفوذ الاقتصادي الأول في العراق، لذا كان التصادم بين اليابان وبريطانيا أمراً متوقعاً خلال مرحلة البحث. أخذت اليابان تزود العراق بخمس إستيراداته، ولكنها لا تشتري منه إلاّ القليل جداً، فالبضائع اليابانية المستوردة إلى العراق حتى سنة ١٩٢٩، لم تكن بالمستوى المعهود ومثلت نسبة (١.٣٢%) محتلة المركز الرابع عشر، ولكنها بعد هذا التاريخ أخذت بالتقدم بثوابت قوية وتضاعفت نسبة صادراتها إلى العراق خلال السنوات الخمس اللاحقة، لتصل إلى حوالي أثني عشر ضعفاً، حتى أصبحت عام ١٩٣٣ تحتل المركز الثاني في تسلسل الدول التي تصدر بضائعها إلى العراق، بعد بريطانيا، وبنسبة (١٩.٧٨%)[i]، وحازت الأقمشة القطنية والحريرية اليابانية على (٨٥%) من استيرادات العراق، كما إن مواد أخرى تميزت أسعارها بنسبة (٣٠%) عن مثيلاتها من السلع الأجنبية، لدرجة ظهرت فكرة احتكار استيراد تلك المنتجات من قبل بعض التجار العراقيين أيام الوزارة الهاشمية الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦)[ii]، وأعدت السفارة البريطانية في بغداد جميع التفاصيل بشأن هذا التنافس إلى وزارة خارجيتها، لأنها أصبحت المؤثر المباشر في تجارة بريطانيا، وان الأنسجة القطنية البريطانية تكاد تكون المتضرر الأكبر بين البضائع البريطانية المصدرة إلى العراق، وعلى الرغم من هذه الخسارة البريطانية التي عدت أساساً للهواجس الحقيقية للمستقبل، أخذت المصالح اليابانية تنمو بشكل متزايد في العراق، صاحبها اهتمام الحكومة اليابانية بهذا الأمر، ولاسيما وأنّها أخذت تُنشئ الاتصالات المباشرة البحرية بين اليابان والبصرة، فأسَّست خطاً للشحن البحري (أوسن كايشا) في البصرة لتسهيل عمليات النقل بين البلدين[iii]. أما بشأن الصادرات العراقية إلى اليابان فإنّها لم تشكل شيئاً يذكر حتى سنة ١٩٣٥، فبلغت نسبتها بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥، ما بين (٠.٢٢% و٠.٠٩ %)، لذا شكل هذا الاختلال الواضح في الميزان التجاري العراقي أمراً كان مدار البحث لدى الأوساط الاقتصادية العراقية، قابلها انتباه المسؤولين اليابانيين إلى هذه الناحية، فجرت العديد من الاتصالات والمفاوضات بين الطرفين كانت بداياتها الأولى عام ١٩٣٣ التي جرت على هامش انعقاد المؤتمر الاقتصادي العالمي في لندن عام ١٩٣٣[iv] بين ممثلي الدولتين، وكذلك المفاوضات في أواسط عام ١٩٣٤ في لندن بين السفارة اليابانية والمفوضية العراقية هناك[v]، وكذلك بعد زيارة الوفد الياباني إلى العراق في حزيران عام ١٩٣٤، وقد تم مناقشة هذه المشكلة وأعرب الوفد عن

رغبته في توسيع التبادل التجاري مع العراق، واستكمل المفاوضات وفد ياباني آخر حضر إلى العراق عام ١٩٣٥ وكادت الجهود أن تنجح لولا العراقيل التي وضعها الإنكليز ومروجو سياستهم في سبيلها[vi]. كما لم تثمر مفاوضات عام ١٩٣٦ بين الجانبين العراقي والياباني أيضاً، إذ طالب الوفد الياباني بحصول احدى مؤسساته على احتكار تصدير التمور العراقية إلى اليابان وممتلكاتها في منشوكو، وبعدم زيادة العراق للرسوم الكمركية المفروضة على المنسوجات القطنية والحريرية اليابانية، مقابل تخفيض اليابان للرسوم الكمركية المفروضة على التمور العراقية، ولكن لم يتم التوصل إلى أي نتائج إيجابية بشأن تلك الاتصالات والمفاوضات[vii]. وعلى أثرها اضطرت الحكومة العراقية إلى إصدار التعديل الثاني لقانون التعريفة الكمركية رقم (١) لسنة ١٩٣٣، برقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥، الذي خولها سلطة إصدار أنظمة لتعيين الحد الأعظم لكميات البضائع وأقيامها التي يجوز استيرادها من أي بلد إذا نشأت ظروف تستوجب تحديد استيراد بضاعة من البضائع أو تنظيمها مراعاة لمصالح العراق الاقتصادية[viii]. ولكن استخدم هذا القانون لتطبيقه ضد اليابان، وبالفعل أُصدر النظام الكمركي المرقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦، وأصبح نافذ المفعول من ٢٣ مايس عام ١٩٣٦ وقد قيد هذا النظام استيراد البضائع اليابانية، ولاسيما المنسوجات القطنية والحريرية الطبيعية والاصطناعية، التي كانت تشكل نسبة كبيرة من صادرات اليابان إلى العراق، وذلك بأن حضر دخول المستورد منها إلى العراق ما لم يُصدر في مقابله (١٥%) من قيمته من المنتوجات العراقية باستثناء النفط وبعض المنتجات الأخرى، إلى اليابان حتى نهاية آذار ١٩٣٧، على أن تصبح تلك النسبة (٢٥ %) اعتباراً من أول نيسان عام ١٩٣٧ إلى ٣١ آذار ١٩٣٨ والى (٣٥ %) في ١ نيسان عام ١٩٣٨. وقد رمت الحكومة العراقية من هذا النظام إيجاد شيء من التناسب بين استيرادات العراق من اليابان وصادراته إليها[ix]. وقد نشطت حركة التصدير إلى اليابان بصورة ملحوظة، موازنة بحركتها السابقة لسنة ١٩٣٦ وأصبحت النسبة المئوية لقيمة المستورد بين العراق واليابان خلال سنوات البحث كالآتي[x]:

السنة	النسبة المئوية لقيمة المستورد من اليابان إلى العراق	النسبة المئوية لقيمة الصادر من العراق إلى اليابان
١٩٣٣	٦.٨	٠.١
١٩٣٤	١١.٧	٠.١
١٩٣٥	٢٠.٠	٠.١
١٩٣٦	١٨.٨	٣.٦
١٩٣٧	١٨.٣	٨.٦
١٩٣٨	١٤.٨	٩.٦
١٩٣٩	١٨.٧	٤.٥

وبلغ معدل النسبة المئوية لتجارة الاستيراد مع اليابان (١٥.٦%)، وللتصدير (٣.٨%)[xi].

يتضح من خلال هذه النسب المئوية، النسبة الضئيلة جداً لصادرات العراق إلى اليابان حتى سنة ١٩٣٥، ولكن مفعول القاعدة النسبية قد بدا للعيان بعد هذه السنة حيث ارتفعت واردات العراق إلى اليابان حتى سنة ١٩٣٩، التي تناقصت الصادرات العراقية في هذه السنة (١٩٣٩) إلى اليابان والذي يعود سببه إلى كثرة الصادرات العراقية إليها في عام ١٩٣٨، مما زاد عن النسبة المعينة للتصدير مقابل البضائع اليابانية المستوردة[xii]، "حيث قفزت اليابان إلى المرتبة الثامنة بين الدول المصدر إليها باعتبار معدل السنوات ١٩٣٣-١٩٣٩، والى المرتبة الرابعة باعتبار معدل السنوات ١٩٣٦-١٩٣٩، وكان ذلك هو الستار الكاذب الذي أخفى مساوئ قاعدة الاستيراد النسبي، وهيأ لها الثناء الذي لم تكن تستحقه"[xiii]. وبالمقابل انخفضت نسبة صادرات اليابان إلى العراق شيئاً فشيئاً منذ سنة ١٩٣٦، وتمثل سنة ١٩٣٨ أكثر السنين انخفاضاً في الصادرات اليابانية إلى العراق، إذ قدرت بـ(١٤.٨%) بعد أن كانت (٢٠.٠%) سنة ١٩٣٥. ويتضح أيضاً، ان زيادة نسبة الصادرات إلى اليابان انما كانت في الأساس على حساب صادرات العراق إلى الدول الأخرى، أي بمعنى ان التبادل النسبي مع اليابان لم يؤد إلى زيادة قيمة صادرات العراق بشكل كبير، كما وصفتها الوثائق البريطانية بأن تطبيقها في العراق مشكوك في نجاحها، وانه لمن المفرح التقدم البطيء في هذه الأفكار[xiv]. ووضعت بعض الآمال على هذا النظام في أنه سيؤدي إلى زيادة أسعار البضائع اليابانية، ومن ثم تتمكن من التنافس ثانية في السوق العراقي، ورغم هذا لم ترتفع أسعار البضائع إلاّ بنسبة (٥-١٥%) وهو ارتفاع لم يكن كافياً لسد الثغرة الواسعة بين أسعار البضائع البريطانية والبضائع اليابانية[xv]. وكان ضعف حركة التصدير إلى اليابان يرجع إلى عوامل متعددة، منها : إن تطبيق القاعدة النسبية على اليابان لا يمكن أن تأتي بالفائدة الكاملة على العراق، بل تبقى ضيقة ومحدودة ما لم تقرن بالتقدم الاقتصادي للبلاد، باستثمار ثرواته الزراعية ومشاريعه الصناعية والتجارية والعمرانية على أتّم وجه[xvi]. وكذلك بسبب تباين سعر صرف الدينار، وتباين المنتوجات العراقية وكميتها ونفقة إنتاجها ونقلها، إذ لم يعتد الشعب الياباني على استخدام المنتوجات الزراعية والحيوانية العراقية، كالتمور، والصوف العراقي لغلظته ولارتفاع أسعار بعض المنتوجات العراقية، كالقطن، ولارتفاع كلفة نقل المنتوجات كالملح. كما أن بُعد اليابان عن

العراق، وقربها من بعض المناطق كالصين والهند واستراليا، التي تنتج منتوجات مشابهة لمنتوجات العراق، يجعل استيرادها لتلك البضائع منها أسهل لقلة تكلفتها، فضلاً عن ارتفاع الرسوم الكمركية اليابانية على بعض المحاصيل العراقية كالتمور[xvii]. لهذا جاء وضع هذه القاعدة من غير سبب حقيقي، مشوباً بكثير من النواقص والشوائب، مما أدى بها إلى الفشل بعد مدة لم تطل[xviii]. مددت الحكومة العراقية العمل بأحكام القاعدة النسبية، فأصدرت ثلاثة أنظمة كمركية أخرى، اثنان منها خاصة باليابان، الأول هو النظام المرقم ٨ لسنة ١٩٣٩، مدد العمل بالنظام المتعلق بوجوب تصدير منتجات عراقية بنسبة (٣٥ %) من قيمة المنسوجات اليابانية الذي سينفذ حتى نهاية شهر آذار عام ١٩٤٠، والنظام المرقم ١٦ لسنة ١٩٣٩، فرض شرط التصدير نفسها بنسبة (٣٥ %) على كافة البضائع الأخرى المستوردة من اليابان خلال سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ المالية[xix]. إن إصدار هذا التوسع لم يكن لتحتمله كمية المنتجات العراقية المتيسرة للتصدير إلى اليابان وغيرها، ولاسيما أن القاعدة النسبية شملت عدداً من الدول الأخرى، فضلاً عن أنّ ظروف الحرب استتبعت زيادة الطلب على منتجات العراق، واتخذت التدابير اللازمة، للإكثار من السلع المستوردة، لذا أصدر النظام المرقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩ ملغياً النظام المرقم ١٦ المذكور، ومعيداً شرط الاستيراد النسبي إلى ما كان عليه من الاقتصار على الأقمشة القطنية والحريرية، كما أتبعته بإصدار النظام المرقم ١٦ لسنة ١٩٤٠، مجدداً العمل بالنسبة السابقة خلال سنة ١٩٤٠ المالية، وعلى اثر تفاقم مشكلة الاستيراد، وظهور مشكلة التموين أصبح ترك العمل بالقاعدة أمراً مؤكداً، لذلك صدر النظام المرقم ٤٦ لسنة ١٩٤١ ناصاً على إلغاء جميع الأحكام السابقة[xx]. إنّ التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث بين العراق واليابان، في تصدير البضائع اليابانية إلى العراق، ولاسيما المنتوجات القطنية والحريرية الطبيعية والاصطناعية التي حازت على مركز الصدارة في العراق، فضلاً عن إحرازها للمركز الثالث في تصدير الأوعية الخشبية لكبس وتغليف التمور والسمنت، والمركز الرابع في تصديرها لمواد السيارات وأقسامها والأقمشة الصوفية والشاي والصابون والمركز الخامس في تصدير الحديد الصلب والفولاذ[xxi]، فضلاً عن مواد أخرى كالأصباغ والطلاء والعطور والأحذية والأواني المنزلية والصحية والزجاج والبضائع الكهربائية[xxii]. أما استيرادات اليابان من العراق فقد حازت على بعض المراكز المتقدمة فيها أيضاً، حيث حازت على المركز الأول، وعلى حساب بريطانيا، في استيرادها للقطن العراقي والبذور والحنطة، واحتكرت الأسواق الجديدة لهذه المنتجات التي فتحت في اليابان شرائها بعد ان كانت تذهب إلى بريطانيا، كما استوردت اليابان من العراق الحبوب الأخرى كالذرة الصفراء والبيضاء والدخن ومادة الجلود المدبوغة ومادة الملح حائزة على المركز الرابع لشرائها من العراق[xxiii]. وكانت اليابان قد استعملت أربعة خطوط للملاحة البحرية في ميناء البصرة منذ عام ١٩٣٥، وهذا يدل على توسع التبادل التجاري مع العراق[xxiv]. كما كان لديها مكتب للتجارة اليابانية في بغداد برئاسة مديره المستر كوباياشي الذي يبدو أنه كان أول وزير ياباني مفوض وصل إلى بغداد في كانون الأول ١٩٣٩، والذي كانت مهمته ظاهرياً منحصرة بتطوير التجارة بين البلدين، ومن خلال توثيق علاقاته بالشخصيات الاقتصادية العراقية[xxv]. إن التطور السريع والكبير للتبادل التجاري بين العراق واليابان، الذي كان على حساب تطور التجارة مع دولتي الحلفاء (بريطانيا وفرنسا)، كان من الطبيعي أن يشكل خطراً واضحاً في هذه المرحلة، وربما بدرجة أكثر خطورة منها في المستقبل، إذا ما استمر تطور التجارة بين العراق واليابان بهذا المستوى من التطور، لذا عملت الحكومة العراقية بقاعدة الاستيراد النسبي مع اليابان ومع الدول الأجنبية الأخرى، وعلى الرغم مما حققه العراق من زيادة بعض صادراته إلى اليابان، يمكن القول إن هذا الإجراء جاء بدافع من بريطانيا وبتأييد منها[xxvi]، وذلك للمنافسة اليابانية القوية لها في التجارة مع العراق، إلى درجة هددتها بالحصول على مركز الصدارة في تجارتها مع العراق، إذ كان على بريطانيا أن تعيد حسابها في هذا الأمر، وقد أثيرت هذه القضية في المفاوضات بين العراق وبريطانيا في المؤتمر الاقتصادي العالمي سنة ١٩٣٣. كما أسلفنا، عندما طلبت من وزير العراق المفوض في لندن، بمذكرة له في ٢٩ مايس عام ١٩٣٤، من الحكومة البريطانية إلغاء ضرائبها على التمور العراقية، إلاّ أن الحكومة البريطانية قررت منذ مطلع سنة ١٩٣٥، أن لا تستجيب لطلب حكومة العراق، ما لم تحصل بالمقابل على امتياز يكون تعويضاً لتجارتها، وطلبت في مقابل إلغاء الضريبة على استيرادات التمور العراقية أن تتخذ الحكومة العراقية الخطوات الكفيلة بإعادة نصيب بريطانيا في تجارة الملبوسات القطنية العراقية إلى المستوى الذي تمتعت به في السنوات الخمس المنتهية في ٣١ آذار عام ١٩٣٢، وان تدخل على التعريفة الكمركية العراقية شرطاً ينص على أن الضرائب المفروضة على بعض البضائع يجب أن لا تزيد عن (٢٥%) بحسب القيمة[xxvii]. لذا رأت بريطانيا أن هذا الإجراء يمكن أن يعيد لها مركز الصدارة في تجارتها مع العراق، وفي الحقيقة إن الحكومة العراقية قد وقعت في خطأ جرّاء تطبيق هذه السياسة، إذ أضرّت بسببها بمصلحة البلد في النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية[xxviii]، بل أنها أفادت المستوردين اليابانيين، وأضرّت بعملاء العراق التقليديين، ومن بينهم بريطانيا، وأنها لم تنفع الميزان التجاري العراقي بشيء، وذلك لإغفال القاعدة النسبية مبدأ التبايع في أكثر الأسواق كفايةً، ولتقسيم الميزان التجاري حسب الدول، دون أدنى

مصلحة، وإغفالها مزايا الصناعة اليابانية، والأسباب الحقيقية لضعف حركة التصدير إلى اليابان[xxix].

الخاتمة

سعى العراق واليابان إلى تطوير علاقاتهما الاقتصادية مع بعضهما البعض، خلال عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩، فبالنسبة للعراق، وبعد حصوله على الاستقلال ودخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، عمل على تطوير علاقاته الاقتصادية مع اليابان، وعلى الرغم من المشاكل التي واجهها مع اليابان، والمتمثلة في قلّة صادراته إليها، موازنةً باستراداته منها، فعمل على اتّخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمعالجة ميزانه التجاري معها، ومنها إجراء العديد من الاتصالات والمفاوضات مع الجانب الياباني بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٦، وكذلك قام بإصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين خلال مدّة البحث، والتي تهدف إلى موازنة الصادرات والاستيرادات العراقية مع اليابان، أو على أقل تقدير، زيادة الصادرات العراقية إلى اليابان. وقد حقّقت تلك الإجراءات بعض النتائج المرجوّة، ولاسيما بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩، كما أشارات إليها الإحصائيات التجارية بين البلدين.أما أبرز المواد التي قام العراق بتصديرها إلى اليابان، فهي القطن، والبذور، والحنطة، والذرة الصفراء والبيضاء، والدخن، ومادة الجلود المدبوغة، ومادة الملح. أما بالنسبة لليابان، فقد ارتفعت صادراتها بشكل كبير للعراق، موازنةً بالمدة التي سبقتها، بل وأخذت تنافس بريطانيا صاحبة النفوذ الاقتصادي الأول في العراق، الأمر الذي خلق قلقاً كبيراً لدى الأوساط التجارية البريطانية في العراق، خشيةً من تدهور نفوذها الاقتصادي في العراق. أما أبرز المواد التي قامت اليابان بتصديرها إلى العراق، فهي المنتوجات القطنية والحريرية الطبيعية والاصطناعية، والأوعية الخشبية لكبس وتغليف التمور والسمنت، وبعض مواد السيارات وأقسامها، والأقمشة الصوفية، والشاي، والصابون، والحديد الصلب والفولاذ، والأصباغ والطلاء، والعطور، والأحذية، والأواني المنزلية والصحية، والزجاج، والبضائع الكهربائية.ن التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث في العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان ١٩٣٣-١٩٣٩، كان محط اهتمام الحكومتين، فسعى العراق إلى زيادة صادراته إلى اليابان بحسب قدراته وظروفه الاقتصادية. أما اليابان فقد استعملت أربعة خطوط للملاحة البحرية في ميناء البصرة منذ عام ١٩٣٥، فضلاً عن فتح مكتب للتجارة اليابانية في بغداد برئاسة مديره المستر كوباياشي لأجل تطوير علاقات بلده الاقتصادية مع العراق.لعل أهم الصعوبات التي تعرّضت لها تلك العلاقات بين البلدين، هي التأثير البريطاني الواضح على الحكومة العراقية لبقاء علاقاتها الاقتصادية مع العراق بالدرجة الأولى، ومواجهة الدول التي تنافسها في هذا المجال، ومنها اليابان. لهذا سعت في التأثير على الحكومة العراقية في تطبيق القاعدة النسبية على اليابان لزيادة صادرات العراق إليها، كذلك فإن زيادة صادرات العراق إلى اليابان مرتبطة بالتقدّم الاقتصادي العام للبلاد، ومدى استثمار ثرواته الزراعية ومشاريع الصناعية والتجارية على أتم وجه.أما بالنسبة لليابان فتتمثّل في البُعد الجغرافي لليابان عن العراق، إذ بإمكان اليابان استيراد بعض المتوجات الشبيهة بالمنتوجات العراقية والتي تُنتج في بلدان قريبة من اليابان، كالصين والهند وأستراليا، الأمر الذي يجعل استيرادها بالنسبة لليابان أسهل وأقل تكلفة، فضلاً عن إجراءات اليابان الكمركية العالية على بعض المنتوجات العراقية كالتمور. زاد في تعقّد الأوضاع أكثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتفاقم مشكلة الاستيراد، وظهور مشكلة التموين في العراق، لهذا تُرك العمل وفق القاعد النسبية، وتم إلغاء العمل ببعض الأنظمة التي سبق أن صدرت قبل اندلاع الحرب.

هوامش البحث

[i] تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٥–١٩٣٦، مطبعة دنكور (بغداد ١٩٣٦) ص٨١؛ عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، مطبعة الرسالة (القاهرة ١٩٥٥) ص ص٨٦–٨٧.

[2] F.O. 371 / 20010 / E 851 / 851 / 93. From Mr. Clark Kerr to Mr. Eden, Annual Report 1935. P. 48; F.O. 371 / 20800 / E 2415. Iraq Annual Report Economic "A". P. 203;

مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة مصر (القاهرة ١٩٤٩) ص٢٣١؛ مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، شركة التجارة والطباعة المحدودة (بغداد ١٩٥٧) ص١٠٢؛ ز. ي هرشلاغ، مدخل في التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة (بيروت ١٩٧٣) ص٣٤٢.

[3] I.O.R. / L / P – S / 460 / 12 / 2860 / E3526 / 190 / 93 / Confidential Memorandum Respecting British Commercial Interest in Iraq, P. 355;

سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأمريكانية في بيروت (بيروت ١٩٣٨) ص٢٤١؛ ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج٢، الفجر للنشر والإعلام (بغداد ١٩٨٨) ص٤١٧.

[iv] وكانت الحكومة البريطانية قد دعت الحكومة العراقية للمشاركة في المؤتمر النقدي الاقتصادي العالمي لعام ١٩٣٣، الذي عُقد في لندن بتاريخ ١٢ حزيران عام ١٩٣٣، وقد شارك وفد العراق الذي تألف من ياسين الهاشمي وزير المالية رئيساً وعضوية كل من نوري السعيد وزير الخارجية ورستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات (F.O. 371/16903/E 6226/From Humphrys to Rendel, 1 August 1933P. 274)، في أعمال المؤتمر، وطلب من مختلف الدول بحث مشكلة التمور، وتزايد الرسوم الكمركية على استيرادها بعد أزمة عام ١٩٢٩، كما بحث وفد العراق أموراً أخرى منها :

١. بحث أمر عقد قروض تتفق على مشاريع الري والمواصلات.
٢. الاتصال بشركات النقل في الخليج العربي لغرض تنظيم أجور الشحن التي تستوفيها.
٣. معالجة شؤون استثمار البترول، وإنشاء معمل تكرير عراقي، وتقرير ملكية السكك الحديدية في العراق والقضاء على التهريب إلى الكويت، وإنشاء مصرف حكومي عراقي.
٤. مفاوضة الحكومة البريطانية بشأن تخفيض الرسوم الكمركية في بريطانيا، المستوفاة عن التمور والشعير والقمح، التي ازدادت على اثر اتفاقات اوتاوه.
٥. إتمام المفاوضات بين العراق وفلسطين لعقد اتفاق تجاري بينهما.

٦. مفاوضة الوفد الياباني بشأن توسيع التصدير من العراق إلى اليابان.

٧. مفاوضة الوفد الأسباني بشأن تخفيض الرسوم الكمركية الاسبانية على التمور.

إلاّ أن جهود ومناقشات العراق في المؤتمر لم تكن لها نتائج إيجابية، بسبب فشل المؤتمر (جريدة العالم العربي في ١٤ تموز ١٩٣٣؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ص٣٤٦–٣٤٧).

[v] م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، ص ٢٤؛ تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٥–١٩٣٦، ص٨٢؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ص٣٣٣–٣٣٤.

[vi] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٤١، اسم الملف قرارات مجلس الوزراء، قرار الجلسة المؤرخة في ٢٧ آذار ١٩٣٥، و٢، ص٦؛ م. م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة لسنة ١٩٣٤، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥، ص ص١١–١٢؛ جريدة الاستقلال في ٢٣ أيلول ١٩٣٥؛ جريدة الطريق في ١٦ نيسان ١٩٣٥، جريدة صوت الشعب في ٣ مايس ١٩٣٥؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٧) ص٢٣.

[vii] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٣٤.

[8] F.O. 371 / 18948 / E 368 / 3 / 35 /. Desptcin from Mr. Batman to Mr. Samuel Hoarrs. No. 453, 22 August, 1935, P. 116;
تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧، مطبعة دنكور (بغداد ١٩٣٨) ص٨٣؛ رؤوف البحراني، السياسة المالية السليمة في عهد الوزارة الهاشمية الثانية، مطبعة ابن زيدون (دمشق ١٩٣٨) ص١٠٤.

[9] F.O. 371 / 20800 / E 2415 : Iraq Annual Report Economic "A" P. 203;
تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧، ص ص٢٦–٢٧؛ سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ص٤٢٧–٤٢٨.

[x] الحكومة العراقية، وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة (بغداد ١٩٤٢) ص١٣٤؛ مظفر حسين جميل، ص ص٣٥٠–٣٥٢.

[xi] ناظم الزهاوي، تطور تجارة العراق الخارجية، مجلة التجارة، ج ٣، آذار ١٩٥٤، ص١١.

[xii] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص٩٦٥.

[xiii] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٥٢.

[14] F.O. 371 / 20800 / E 2415: Iraq Annual Report Economic "A" P. 204.

[15] F.O. 371 / 20803 / E 1055: Iraq Annual Report Economic "A" P. 42.

[xvi] تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٨، في مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٦ حزيران ١٩٣٩، ص٥٧٩.

[xvii] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص ص٩٩٥–٩٩٦؛ مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ص٣٣٢–٣٣٣.

[xviii] ناظم الزهاوي، المصدر السابق، ص١١.

[xix] جريدة الوقائع العراقية في ٢٩ آذار ١٩٣٩؛ مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٤ نيسان ١٩٣٩، ص ص٤١٤–٤٢٢.

[xx] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٣٦.

[xxi] للمزيد من التفاصيل عن هذه الكميات المستوردة من اليابان إلى العراق وقيمتها ينظر : تقرير غرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٣٥–١٩٣٦ ص ص٥١–٥٨؛ المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٤٠، ص ص١٤١–١٥٦.

[xxii] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٥ مايس ١٩٣٩، ص ص٤٤٤–٤٤٥.

[xxiii] للمزيد من التفاصيل حول هذه المراكز والكميات المستوردة من العراق وقيمتها ينظر : تقرير غرفة تجارة بغداد ١٩٣٥–١٩٣٦، ص٧٠؛ المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٤٠، ص ص١٥٧–١٦٦.

[xxiv] لونكريك، العراق الحديث، ج٢، ص٤١٧؛ وصل المستر أورنو أحد ممثلي الشركات الملاحية إلى العراق نهاية عام ١٩٣٣، لفتح خط ملاحي منتظم إلى موانئ الخليج العربي والبصرة، تعمل فيه السفن اليابانية، جريدة العالم العربي في ٧ تشرين الأول ١٩٣٣.

[xxv] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٣ آذار ١٩٤٠، ص٢٧٤؛ لونكريك، العراق الحديث، ج٢، ص٤٥٣.

[xxvi] ز. ي. هرشلاغ، المصدر السابق، ص٣٤٢.

[xxvii] نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ط١ (البصرة ١٩٨٣) ص١٣٨.

[xxviii] مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٣٠، ص٣٧٦.

[xxix] المصدر نفسه، ص٣٣٧، ص٣٤٣.